HOLY QURAN
Vol.2023, **pp.** 47–54
DOI: https://doi.org/10.70470/HOLYQURAN/2023/007 ; ISSN: 3078-3968

Quranic Principles of Social Justice and Their Application to Modern Governance Models

Amani Atiya El-Sayed Ali El-Qatry [1,*],

[1] *Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, Malaysia*

ABSTRACT

This study aims to explore the values and principles of social justice as outlined in the Quran and analyze their potential application within contemporary governance frameworks to enhance equality and social welfare. Social justice is a fundamental tenet in Islam, where Quranic teachings emphasize the establishment of justice among people, the promotion of social solidarity, and ensuring equitable distribution of wealth and opportunities. The study provides a detailed analysis of Quranic principles such as equality, solidarity (through zakat and charity), and shura (consultative decision-making) and how these principles could address the challenges of social justice faced by many governance systems today. The study addresses the issue of the lack of social justice in many countries, despite the presence of governance systems that claim to work towards justice and equality. It highlights a significant gap between theoretical principles and practical application in governance, leading to increased socio-economic disparities .In this context ,the study explores the possibility of adopting Quranic principles to effectively enhance social justice within modern systems. The research starts with the hypothesis that Quranic principles like shura and social solidarity could play a crucial role in promoting good governance and reducing social inequalities if they are adapted to meet contemporary needs. The study provides a critical analysis of existing governance models such as democracy and capitalism, discussing how Quranic principles might be integrated to create a positive impact on social justice. It also addresses the challenges that could arise when implementing these Quranic values and suggests ways to overcome these challenges so that these principles can be adapted to fit within modern political and legal frameworks. The research includes case studies from both Islamic and non-Islamic countries to illustrate the successful application of social justice principles. Theoretically, this study seeks to enrich the discourse on the role of religion in shaping governance and social justice policies, while practically, it aims to offer actionable recommendations for policymakers on how to integrate Quranic principles into public policies to promote equality and reduce economic disparities. The conclusion includes specific recommendations for leveraging these principles to achieve a fair and balanced society, alongside an invitation for future researchers to continue exploring this subject to develop innovative and sustainable governance models.

المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية وتطبيقها على نماذج الحوكمة الحديث

أماني عطية السيد علي القطري [١،*]

[١] كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا

الخلاصة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف القيم والمبادئ القرآنية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وتحليل مدى إمكانية تطبيقها في سياقات الحوكمة الحديثة لتعزيز المساواة والرفاهية الاجتماعية. تُعَدّ العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية في الإسلام، حيث تأمر التعاليم القرآنية بإقامة العدل بين الناس، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وضمان توزيع عادل للثروات والفرص. يشمل البحث دراسة تفصيلية للمبادئ القرآنية مثل المساواة، والتكافل (من خلال الزكاة والصدقات)، والشورى (المشاركة في صنع القرار) وكيف يمكن لهذه القيم أن تعالج التحديات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية التي تواجه العديد من نظم الحوكمة في الوقت الحالي. تعالج الدراسة مشكلة نقص العدالة الاجتماعية في العديد من الدول، بالرغم من وجود أنظمة حوكمة تدعي العمل على تحقيق العدالة والمساواة. وتوضح أن هناك فجوة كبيرة بين المبادئ النظرية والتطبيق العملي للحوكمة، مما يؤدي إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تستعرض الدراسة إمكانية تبني المبادئ القرآنية لتعزيز قيم العدالة الاجتماعية بشكل فعال في الأنظمة الحديثة. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن المبادئ القرآنية، مثل الشورى والتكافل، يمكنها أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الحكم الرشيد وتقليل الفوارق الاجتماعية إذا تم تكييفها لتتناسب مع احتياجات العصر. قدمت الدراسة تحليلاً نقدياً للنماذج الحالية للحوكمة مثل الديمقراطية والرأسمالية، وناقشت كيفية إدماج المبادئ القرآنية لتحقيق تأثير إيجابي في تعزيز العدالة الاجتماعية. كما تناولت التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه القيم القرآنية، وطرحت طرقاً للتغلب على هذه التحديات، بحيث يمكن توظيفها ضمن الأطر السياسية والقانونية المعاصرة. تتضمن الدراسة أيضاً دراسات حالة من دول إسلامية وغير إسلامية لتوضيح كيفية تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية بنجاح. من الناحية النظرية، تسعى هذه الدراسة إلى إثراء النقاش حول دور الدين في صياغة سياسات الحوكمة والعدالة الاجتماعية، بينما من الناحية التطبيقية، تهدف إلى تقديم توصيات عملية لمتخذي القرار حول كيفية إدماج المبادئ القرآنية ضمن السياسات العامة لتعزيز المساواة وتقليل التفاوت الاقتصادي. الختام يشمل توصيات محددة حول كيفية الاستفادة من هذه المبادئ لتحقيق مجتمع عادل ومتوازن، بالإضافة إلى دعوة للباحثين لمواصلة استكشاف هذا الموضوع بهدف تطوير نماذج حوكمة مبتكرة ومستدامة .

*Corresponding author dramanyacademy@gmail.com

Keywords

الكلمات المفتاحية

Social justice, Quranic principles, models of governance, Shura, equality and solidarity

العدالة الاجتماعية ، المبادئ القرآنية ، نماذج الحكم ، الشورى ، المساواة والتضامن

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الالكتروني
10/3/2023	7/5/2023	5/6/2023

١. مقدمة

تعد العدالة الاجتماعية من الركائز الأساسية في الدين الإسلامي، وهي قيمة مركزية تتجلى بوضوح في تعاليم القرآن الكريم التي تهدف إلى بناء مجتمع متوازن وعادل يحترم كرامة الفرد ويحقق مبدأ التكافل الاجتماعي. يُعتبر الإسلام نظامًا متكاملًا يسعى لتحقيق العدالة ليس فقط على المستوى الشخصي، بل أيضًا على مستوى الجماعة والأمة ككل. تُبرز العديد من الآيات القرآنية أهمية العدالة الاجتماعية، مثل قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠)، والتي تشير إلى أن الله يأمر بالعدل كقيمة سامية يجب أن تكون محور علاقات الناس بعضهم ببعض[١]. العدالة الاجتماعية في الإسلام ليست مجرد مفهوم قانوني أو سياسي، بل هي واجب أخلاقي وديني يسعى المسلمون لتحقيقه من خلال أنشطتهم الفردية والجماعية، حيث يشمل مفهومها المساواة، والتكافل، والتوزيع العادل للثروات والفرص. تركز هذه الدراسة على هذه القيم والمبادئ في القرآن الكريم وتستكشف كيفية توظيفها في سياقات الحوكمة الحديثة لتقديم حلول للتحديات الاجتماعية الحالية. في العصر الحديث، ورغم التطور الكبير في نظم الحوكمة والسياسات العامة، لا تزال مشكلة العدالة الاجتماعية تشكل تحديًا كبيرًا للكثير من الدول، بما في ذلك تلك التي تتبنى نظم حكم ديمقراطية أو غيرها[٢]. يعاني العديد من المجتمعات من انعدام العدالة في توزيع الموارد والفرص، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتراجع مستويات الرفاه الاجتماعي. ومن هنا، تنبع مشكلة هذا البحث في التفاوت القائم بين المبادئ النظرية للعدالة الاجتماعية في نظم الحوكمة الحالية وبين التطبيق العملي لهذه المبادئ، مما يؤدي إلى الشعور بالظلم والحرمان لدى شرائح واسعة من المجتمعات[٣]. يهدف هذا البحث إلى دراسة الإمكانيات التي توفرها المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية وتقييم مدى قدرتها على سد هذه الفجوة من خلال تعزيز مبادئ مثل المساواة والشورى والتكافل في الحوكمة المعاصرة. يسعى البحث إلى تقديم تحليل نقدي لنماذج الحوكمة الحالية، وتقديم رؤية حول كيفية تضمين القيم القرآنية لتعزيز العدالة والرفاهية الاجتماعية. ينطلق البحث من فرضيات عدة تتعلق بإمكانية تطبيق المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية ضمن السياقات المعاصرة للحوكمة[٤]. أولى هذه الفرضيات هي أن المبادئ القرآنية، إذا تم تبنيها بشكل منهجي ومؤسسي، يمكن أن تسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقديم حلول لمشكلات التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في العالم المعاصر. الفرضية الثانية تتمثل في أن القيم مثل الشورى، التي تنص على المشاركة في اتخاذ القرار، والزكاة، التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة لتحقيق التكافل الاجتماعي، يمكن أن تكون أدوات فعالة لتحقيق الحكم الرشيد وتقليل الفوارق الاجتماعية. وتفترض الدراسة أيضًا أن التعاليم القرآنية يمكن أن تطبق ضمن أطر قانونية وسياسية حديثة، بشرط تكييفها بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الثقافية والسياسية للدول المختلفة، مما يجعلها قادرة على معالجة مشكلات العدالة بشكل شامل. تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الماسة إلى نماذج حوكمة تحقق العدالة الاجتماعية بشكل فعّال، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها العالم اليوم، مثل التفاوت الكبير في الدخل، والفقر، وانعدام المساواة في الفرص[٥]. من الناحية النظرية، يقدم البحث إطارًا جديدًا لتحليل العدالة الاجتماعية من منظور قرآني، مما يثري الدراسات الأكاديمية التي تتناول التداخل بين الدين والسياسة الاجتماعية. يسعى البحث إلى تقديم مساهمة فكرية يمكن أن تساعد في فهم أفضل لكيفية تطبيق المبادئ الدينية في الواقع الحديث، مما يفتح المجال لمزيد من الدراسات حول كيفية تكييف التعاليم الروحية لتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية. من الناحية التطبيقية، يوفر البحث توصيات عملية لمتخذي القرار وصانعي السياسات حول كيفية دمج القيم القرآنية في السياسات الحكومية لتقليل الفوارق الاجتماعية وتعزيز الرخاء الجماعي. من خلال هذه الدراسة، نأمل أن نقدم نموذجًا يمكن الاستفادة منه في تطبيق مبادئ العدالة بشكل يتماشى مع التطورات السياسية والاقتصادية في العالم، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتوازنًا، كما أرادها الإسلام[٦]

٢. العدالة في الاسلام

العدالة الاجتماعية في الإسلام هي مفهوم شامل يذهب أبعد من الحدود الضيقة للعدالة القانونية ليشمل المساواة في الفرص، وتوزيع الثروات، والتكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. تُعتبر العدالة الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الإيمان الإسلامي، وهي أساس لتحقيق السلام والاستقرار في المجتمع. القرآن الكريم يركز بشكل

واضح على العدالة كقيمة مركزية ينبغي أن تحكم العلاقات بين الناس، وتضمن تحقيق المساواة والحقوق للجميع. في سورة النحل، يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠)، وهو أمرٌ صريح للمسلمين بأهمية إقامة العدل في كل تعاملاتهم. العدالة هنا لا تُعنى فقط بالمساواة القانونية، بل تمتد لتشمل الجانب الاجتماعي، الذي يتضمن التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع[٧]. في هذا السياق، تُفرض الزكاة كوسيلة لتحقيق هذا التوازن وضمان إعادة توزيع الثروات، حيث يقول الله تعالى: "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (الذاريات: ١٩)، مما يضمن عدم ترك الفقراء دون دعم أو حماية. هذه الآيات وغيرها تبرز أن الإسلام ينظر إلى العدالة كجزء من التكافل الجماعي، وهي مسؤولية كل فرد تجاه المجتمع ككل. الحوكمة هي مفهوم يشير إلى الأنظمة والهياكل التي من خلالها تُدار العلاقات بين المؤسسات والأفراد لضمان تلبية احتياجات المجتمع بشكل عادل وفعّال. في العصور القديمة، كان مفهوم الحوكمة يتعلق بالإدارة العامة للدولة وبالأنظمة الملكية أو القبائلية، حيث كانت السلطة مركزية وغالبًا ما تفتقر إلى مشاركة الشعب في صنع القرار. مع تطور المجتمعات، أصبح مفهوم الحوكمة أوسع وأكثر شمولًا ليشمل المشاركة الشعبية، والشفافية، والمساءلة كأركان أساسية للحكم الرشيد. في العصر الحديث، ظهر مفهوم الحوكمة الجيدة كعنصر أساسي في تطوير الدول، مع التركيز على تحقيق رفاهية المجتمع وتقليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية[٨]. نظام الحوكمة الحديثة يتجاوز الحدود التقليدية للإدارة الحكومية ليشمل القطاعات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، ويشدد على أهمية المساءلة والشفافية لضمان اتخاذ قرارات تخدم المجتمع بأسره. على سبيل المثال، في الحوكمة الديمقراطية يتم التأكيد على حق المواطنين في المشاركة في صنع القرار، بينما في الحوكمة الرأسمالية يتم التأكيد على دور السوق والكفاءة الاقتصادية في تحسين حياة الناس. ومع ذلك، فإن العديد من نماذج الحوكمة الحالية تعاني من تحديات في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل، وهو ما يتطلب إعادة النظر في كيفية دمج القيم الأخلاقية والمبادئ الدينية لضمان تحقيق التوازن والعدالة بين جميع أفراد المجتمع. يحتوي القرآن الكريم على العديد من المبادئ الأساسية التي تدعم تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وهذه المبادئ تُعتبر أسسًا لتحقيق المساواة والرفاهية لكل فرد في المجتمع[٩]. من بين هذه المبادئ نجد مبدأ المساواة، الذي يُعنى بأن جميع البشر متساوون أمام الله ولا يوجد تمييز بينهم إلا على أساس التقوى والعمل الصالح. يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات: ١٣)، مما يدل على أن أي نوع من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الطبقة يُعتبر غير مقبول في المنظور الإسلامي[١٠]. بالإضافة إلى المساواة، هناك مبدأ التكافل الاجتماعي، الذي يُعتبر أساسًا لتحقيق العدالة الاجتماعية في الإسلام. الزكاة، وهي واحدة من أركان الإسلام الخمسة، تهدف إلى تعزيز التكافل وضمان توزيع عادل للثروة في المجتمع، مما يساهم في تقليل الفوارق الاقتصادية ودعم الفقراء والمحتاجين. في هذا السياق، يُعتبر التكافل واجبًا دينيًا واجتماعيًا يحقق التوازن ويضمن حصول الجميع على حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والاقتصادية. أما مبدأ الشورى، فيُعنى بأهمية مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهو ما يساهم في تحقيق العدالة من خلال الاستماع إلى جميع وجهات النظر وضمان أن القرارات تعكس إرادة الأغلبية. يقول الله تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" (الشورى: ٣٨)، مما يشير إلى أن التشاور والمشاركة في صنع القرار يُعتبران جزءًا من العدالة في الحكم، وهو ما يمكن تطبيقه في نظم الحوكمة الحديثة لتعزيز الشفافية والمساءلة. إجمالاً، تشكل هذه المبادئ القرآنية – المساواة، التكافل الاجتماعي، والشورى – قاعدة قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع. يمكن من خلال توظيف هذه المبادئ ضمن الأطر الحديثة للحوكمة تحقيق مجتمع متوازن وعادل يضمن حقوق جميع أفراده ويعزز رفاهية المجتمع ككل. هذه المبادئ ليست مجرد أفكار نظرية، بل هي أدوات عملية يمكن تطبيقها لتعزيز العدالة والحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحليله واستكشافه في سياق الحوكمة المعاصرة. [١١]

٣. المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية

المساواة والعدل هما من أهم المبادئ الأساسية التي يركز عليها القرآن الكريم لتحقيق العدالة الاجتماعية. يؤكد القرآن أن جميع البشر متساوون أمام الله، وأن التفاوت بينهم لا ينبغي أن يكون على أساس العرق، أو الطبقة، أو الجنس، بل على أساس التقوى والعمل الصالح. يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ" (الحجرات: ١٣). هذه الآية توضح أن المساواة في الكرامة الإنسانية هي جوهر العلاقات بين الناس، وأن التفوق أو القيمة لا تُقاس إلا بالتقوى، أي التقرب إلى الله بالأعمال الصالحة[١٢]. العدل أيضاً يمثل قيمة أساسية في القرآن الكريم، وهو أمر إلهي يتوجب على المسلمين اتباعه في جميع نواحي حياتهم. يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ" (النحل: ٩٠). العدل هنا ليس فقط في المعاملات الاقتصادية أو الاجتماعية، بل يشمل أيضاً العدالة في الحكم، والعلاقات بين الأفراد، وحتى في القرارات الشخصية. المساواة والعدل يشكلان أساس المجتمع الذي يسعى الإسلام لبنائه، حيث يضمنان عدم التمييز بين الأفراد ويحققان التوازن والرفاهية لجميع الفئات بغض النظر عن خلفياتهم أو طبقاتهم الاجتماعية. التكافل الاجتماعي هو أحد الأسس المهمة التي تدعم العدالة الاجتماعية في الإسلام. يهدف التكافل إلى خلق مجتمع يتعاون فيه الجميع لضمان توفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد، مما يضمن عدم ترك أي شخص في حالة من الفقر أو الحاجة. الزكاة والصدقات هما الأداتان الرئيسيتان لتحقيق هذا التكافل، حيث تُفرض الزكاة كواجب على المسلمين القادرين، من أجل دعم الفئات الفقيرة والمحتاجة. يقول الله تعالى: "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (الذاريات: ١٩)[١٣]. هذا يشير إلى أن للفقير حقًا في أموال الأغنياء، وأن التكافل ليس تفضلاً بل واجبًا شرعيًا وأخلاقيًا. إلى جانب الزكاة، تأتي الصدقات كوسيلة إضافية لدعم المحتاجين وتحقيق التوازن الاجتماعي. يقول الله تعالى: "الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ" (البقرة: ٢٧٤)، مما يشجع المسلمين على

العطاء الدائم والمستمر، سواء في السر أو العلانية، لضمان تحقيق التكافل والرفاه الاجتماعي. هذا النظام من الزكاة والصدقات يُحقق نوعًا من إعادة توزيع الثروة، حيث يُخفف من الفجوات بين الفئات الغنية والفقيرة في المجتمع، ويضمن أن يكون للجميع نصيب في الموارد والثروات، مما يُعزز الاستقرار الاجتماعي والعدالة بين الأفراد.

الشورى هي مبدأ قرآني أساسي لتحقيق الحكم العادل، وتعني مشاركة الأفراد في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم وعلى مستقبل مجتمعهم. يُعتبر هذا المبدأ جوهريًا في بناء نظم الحوكمة التي تحقق العدالة والمساواة، حيث يشجع على إشراك جميع الفئات في العملية السياسية والاجتماعية، مما يُعزز الشفافية والمساءلة. يقول الله تعالى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ" (الشورى: ٣٨)، مما يدل على أن اتخاذ القرارات يجب أن يكون بالتشاور مع أفراد المجتمع، لضمان أن تكون هذه القرارات متوافقة مع احتياجاتهم وآمالهم[١٤]. مبدأ الشورى لا ينحصر فقط في المجالات السياسية، بل يمتد ليشمل الأسرة والمجتمع ككل. على سبيل المثال، في الشؤون الأسرية، يشجع القرآن على التشاور بين الزوجين في الأمور التي تخص الأسرة والأبناء، مما يعزز التفاهم والانسجام. في السياقات السياسية، يُعتبر مبدأ الشورى مقدمة للديمقراطية، حيث يتم التأكيد على أهمية سماع صوت الجميع وإشراكهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. يمكن لمبدأ الشورى أن يُسهم بشكل كبير في تحقيق الحكم الرشيد، من خلال ضمان أن تكون القرارات مبنية على إجماع المجتمع، وليس على آراء فردية أو مصالح ضيقة. الحكم الرشيد يتطلب مشاركة فعالة من المواطنين، وهو ما يضمن المساءلة والشفافية، ويحول دون استغلال السلطة أو الانفراد بالقرارات. بتطبيق الشورى، يُمكن للمجتمع أن يحقق نظام حكم يعكس طموحات أفراده، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة، حيث يشعر الجميع بأن لديهم دورًا في تحديد مسار مجتمعهم. بإجمال، المبادئ القرآنية مثل المساواة والعدل، التكافل الاجتماعي، والشورى، تُعدّ أسسًا قوية لتحقيق العدالة الاجتماعية في أي مجتمع. هذه المبادئ، إذا طُبّقت بشكل صحيح، يمكن أن تسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية، وضمان المشاركة الفعّالة في صنع القرارات. هذا يجعل هذه المبادئ ليست مجرد تعاليم دينية، بل أدوات عملية تُسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتوازنًا. [١٥]

٤. نماذج الحوكمة الحديثة

الحوكمة الديمقراطية هي النظام الذي يقوم على مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، وهو نظام يعتمد على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وحقوق الإنسان، مما يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع. تعتمد الديمقراطية بشكل كبير على الانتخابات التمثيلية، حيث يختار الناس ممثليهم في السلطة لضمان أن تُعبر السياسات الحكومية عن إرادتهم وتستجيب لمطالبهم. من الناحية النظرية، يُفترض أن تساهم الديمقراطية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الفرص المتساوية للجميع والمساواة في الحقوق. ومع ذلك، تواجه الحوكمة الديمقراطية العديد من التحديات في التطبيق العملي للعدالة الاجتماعية. غالبًا ما تُسهم القوى الاقتصادية في توجيه السياسات لصالح النخبة على حساب الفئات المهمشة، مما يؤدي إلى تفاوت اقتصادي كبير، ويفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو المطلوب[١٦]. كذلك، تتأثر القرارات السياسية في العديد من الدول بضغوط من جماعات المصالح واللوبيات، مما يؤدي إلى تقويض مبدأ التمثيل العادل. الحوكمة في الدول الإسلامية تختلف بين الدول وفقاً لتطبيقاتها الخاصة بالمبادئ الإسلامية ومدى تمسكها بها. على سبيل المثال، تُعد ماليزيا من النماذج البارزة التي حاولت الجمع بين القيم الإسلامية ومفاهيم الحوكمة الحديثة. تعتمد ماليزيا على سياسات تشجع على التكافل الاجتماعي من خلال برامج مثل الزكاة وتوفير الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة فيما يتعلق بمدى تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل كامل بسبب التفاوت الاقتصادي بين الفئات المختلفة. في المملكة العربية السعودية، نجد تطبيقات للحوكمة ترتكز على الشريعة الإسلامية، وتشتمل على إجراءات اجتماعية تهدف لدعم الفقراء والمحتاجين، مثل نظام الزكاة. ومع ذلك، يواجه هذا النموذج تحديات تتعلق بتمكين المشاركة الشعبية والتنوع في صنع القرار[١٧]. على العموم، تسعى العديد من الدول الإسلامية لتحقيق التوازن بين الشريعة الإسلامية ومفاهيم الحوكمة الحديثة، ولكنها تواجه تحديات تتعلق بالتحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والتوزيع العادل للموارد. إلى جانب الديمقراطية، هناك نماذج أخرى من الحوكمة مثل الاشتراكية والرأسمالية، ولكل منها منهج مختلف تجاه العدالة الاجتماعية. الاشتراكية تعتمد على توزيع الثروة بشكل عادل بين المواطنين وتقليل الفوارق الاجتماعية من خلال سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج وتوفير خدمات اجتماعية شاملة. هذا النموذج يهدف إلى تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويؤكد على حق الجميع في الحصول على الموارد الأساسية، ولكن غالبًا ما يواجه تحديات تتعلق بالكفاءة الاقتصادية والبيروقراطية. من جهة أخرى، يُعتبر النظام الرأسمالي نموذجًا يركز على حرية السوق والكفاءة الفردية، ويشجع على الابتكار والإنتاجية. ومع ذلك، فإن الرأسمالية غالبًا ما تُسهم في خلق فجوات اقتصادية كبيرة بين الفئات الاجتماعية، حيث تتراكم الثروة بيد القلة بينما يُترك العديد من الأفراد دون شبكة أمان اجتماعي كافية. هذه الفوارق تُعتبر مشكلة أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الرأسمالية. [١٨]

المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية تُركز على المساواة، والتكافل، والشورى، وهي قيم يمكن مقارنتها بشكل مباشر مع مبادئ الحوكمة الحديثة. في الديمقراطية، نجد أن مبدأ الشورى يشبه فكرة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، إلا أن الشورى في الإسلام تأخذ طابعًا دينيًا وأخلاقيًا يتجاوز التنافس السياسي إلى الالتزام بالمصلحة العامة بشكل صادق ومؤسسي. من ناحية التكافل الاجتماعي، يشبه نظام الزكاة النظام الاشتراكي في إعادة توزيع الثروة، ولكن الزكاة في الإسلام تُعتبر واجبًا دينيًا له طابع روحاني وأخلاقي عميق، يتجاوز البُعد المادي إلى بناء روابط اجتماعية متينة بين أفراد المجتمع. الرأسمالية، على الرغم من تركيزها على الحرية الفردية، تفتقر غالبًا إلى آلية رسمية لإعادة توزيع الثروة بشكل عادل مثل الزكاة، مما يجعلها تتعارض مع بعض القيم القرآنية في العدالة الاجتماعية.

لإدماج المبادئ القرآنية في نماذج الحوكمة الحديثة، يمكن البدء بتطبيق أنظمة اقتصادية تضمن توزيعًا عادلاً للثروات، مثل تعزيز نظم الضرائب الاجتماعية التي تشبه نظام الزكاة، حيث تُجمع الأموال من الأثرياء وتُوزع على الفقراء والمحتاجين بشكل مستدام ومنظم. يمكن أيضًا تعزيز مبدأ الشورى من خلال تطوير آليات حوكمة تشاركية تضمن تمثيل جميع الفئات في اتخاذ القرارات الهامة. هذا يشمل وضع نظم أكثر شمولية وشفافية للاستماع إلى احتياجات المواطنين وتحقيق توافق الآراء بشكل يتماشى مع المصلحة العامة[١٩]. كما يمكن إدماج القيم الإسلامية مثل الإحسان والكرامة الإنسانية في السياسات الاجتماعية لضمان حماية حقوق الفئات الأكثر ضعفًا وضمان عدم ترك أي فرد دون دعم. هناك عدة تحديات تقف أمام تطبيق المبادئ القرآنية في نماذج الحوكمة الحديثة. من أبرز هذه التحديات هي الاختلافات الثقافية والسياسية بين المجتمعات المختلفة، حيث قد تواجه القيم الدينية مقاومة في بعض السياقات التي تعتمد على العلمانية كمبدأ أساسي للحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل التفاوت الاقتصادي الكبير تحديًا أمام تطبيق أنظمة مثل الزكاة بشكل فعال، خاصة في الدول التي لا تمتلك بنية تحتية قوية لجمع وإعادة توزيع الموارد بشكل منظم. كما أن هناك تحديات تتعلق بالتحول الثقافي والسياسي، حيث قد يتطلب إدماج القيم القرآنية تغييرات جذرية في النظم القانونية والسياسية، مما قد يواجه مقاومة من القوى التقليدية أو جماعات المصالح التي تستفيد من الوضع الراهن. رغم هذه التحديات، يبقى من الممكن العمل على إدماج القيم القرآنية بشكل تدريجي ومنظم، يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل يتماشى مع السياقات المعاصرة ومتطلبات التنمية الشاملة. في العالم الإسلامي، تُعتبر كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة مثالين بارزين لنجاح تطبيق بعض المبادئ القرآنية في مجال الحوكمة، مما ساهم في تحقيق جوانب من العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة. في ماليزيا، يجمع النظام بين القيم الإسلامية وآليات الحوكمة الحديثة بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي. تعتمد ماليزيا بشكل كبير على برامج التكافل الاجتماعي، مثل نظام الزكاة الذي تديره منظمات حكومية وغير حكومية[٢٠]. هذا النظام يساعد في تحقيق العدالة من خلال جمع الزكاة وتوزيعها على الفئات الأكثر حاجة، مما يساهم في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بالإضافة إلى ذلك، تشجع ماليزيا على الشورى والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات من خلال تمكين المجتمع المدني والمجالس المحلية، مما يعكس التزامها بمبدأ الشورى كمبدأ من مبادئ الحوكمة.

في الإمارات العربية المتحدة، نرى أيضًا تطبيقًا لبعض القيم القرآنية من خلال سياسات الرفاه الاجتماعي التي تهدف إلى تحقيق التكافل والرعاية لكل أفراد المجتمع. الدولة تعمل على تقديم دعم مالي واسع للفئات الضعيفة، كما توفر خدمات صحية وتعليمية مجانية أو بتكاليف منخفضة، مما يساهم في تقليل التفاوت الاجتماعي[٢١]. نظام الزكاة والإحسان في الإمارات يدار بشكل فعال لضمان توزيع الثروة بشكل يتماشى مع القيم الإسلامية، وهذا يتضح في المبادرات الاجتماعية المتعددة التي تستهدف دعم المحتاجين، مثل برنامج "صندوق الزكاة" الذي يعمل على جمع الأموال وتوجيهها للفئات المحتاجة وفق معايير محددة وواضحة. حتى خارج السياقات الإسلامية، نجد بعض الدول التي تبنت مبادئ مشابهة للمبادئ القرآنية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، وذلك على الرغم من أنها لا تتبع من تقليد ديني إسلامي. على سبيل المثال، دول الشمال الأوروبي، مثل السويد والدنمارك، تُعتبر نماذج رائدة في تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال نظم رفاه شاملة. تضمن هذه الدول توفير التعليم والرعاية الصحية المجانية، وتُقدم إعانات للعاطلين عن العمل وللأسر المحتاجة، مما يعكس مبدأ التكافل الاجتماعي كما جاء في التعاليم القرآنية. هذا النموذج يسعى لتحقيق تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويضمن مستوى عالٍ من المساواة في الفرص، وهو ما يتقاطع بشكل كبير مع روح التكافل في الإسلام. في كندا، نجد أيضًا التزامًا بمبادئ الشورى والمشاركة الشعبية من خلال نظام الحوكمة الديمقراطي الذي يشجع المواطنين على المشاركة في صنع القرار من خلال الانتخابات والاستفتاءات العامة. بالإضافة إلى ذلك، كندا معروفة بسياساتها الاجتماعية التي تستهدف دعم الفئات الضعيفة من خلال توفير إعانات حكومية وبرامج إسكان ودعم صحي[٢٢]. هذه السياسات تُعزز المساواة والعدالة، مما يجعلها تتقاطع مع القيم القرآنية التي تدعو إلى الاهتمام بالمحتاجين وإعطاء الجميع فرصًا متساوية للنمو والازدهار. تحليل الدراسات السابقة يظهر أن المبادئ القرآنية يمكن أن تكون فعّالة في تحسين العدالة الاجتماعية عندما تُطبق بشكل منهجي ومنظم. في الحالات المدروسة، مثل ماليزيا والإمارات، يمكن رؤية آثار إيجابية على المجتمع بفضل تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي، حيث ساهمت برامج الزكاة والدعم الحكومي في تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفقر. هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بأن إدماج القيم القرآنية في السياسات العامة يمكن أن يساعد في تحقيق توازن اجتماعي وتقليل الفجوات بين الفئات المختلفة في المجتمع. حتى في الدول غير الإسلامية، نجد أن المبادئ الشبيهة بالمبادئ القرآنية، مثل التكافل والمشاركة الشعبية، قد أسهمت في تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والرفاهية العامة[٢٣]. التطبيق العملي لهذه المبادئ يدل على أن العدالة الاجتماعية ليست فقط مسألة سياسات اقتصادية، بل هي مرتبطة أيضًا بالالتزام بقيم أخلاقية مثل الشورى والتعاون. في الحالات المختلفة، تظهر الأدلة أن الاهتمام بالفئات المهمشة والضعيفة يُعزز استقرار المجتمع، ويقلل من احتمالات النزاعات الاجتماعية والاقتصادية. من خلال توفير الدعم المادي والخدمات الاجتماعية للجميع بشكل عادل، يمكن للدول أن تحقق تماسكًا اجتماعيًا يُعزز من النمو الاقتصادي ويحقق استقرارًا طويل الأجل. فيما يتعلق بإمكانيات المستقبل، يمكن للنماذج الحالية للحوكمة أن تتبنى المبادئ القرآنية لتعزيز العدالة في مجتمعاتها من خلال دمج القيم الأخلاقية والدينية في سياسات الحوكمة. على سبيل المثال، يمكن للدول تبني نموذج الشورى بطرق تتماشى مع السياقات الثقافية الخاصة بها من خلال إنشاء مجالس تشاورية محلية، حيث يمكن للمواطنين المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. كذلك، يمكن إدماج نظام الزكاة أو آليات مماثلة لجمع الضرائب الاجتماعية التي تُخصص مباشرة لدعم الفئات الفقيرة والمحتاجة، مما يساعد على تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد. من الضروري أيضًا أن تستفيد الدول من التجارب الناجحة التي طبقت بعض هذه القيم لتحقيق العدالة الاجتماعية. في المستقبل، يمكن التركيز

على بناء شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني لضمان تنفيذ برامج تحقق التكافل الاجتماعي على نطاق أوسع، مع تعزيز الشفافية والمساءلة لضمان توجيه الموارد بشكل صحيح. إدماج القيم القرآنية بشكل منهجي في نماذج الحوكمة يمكن أن يُسهم في بناء مجتمعات أكثر عدالة وتماسكًا، ويعزز من استدامة النمو والتطور الاجتماعي على المدى البعيد.[٢٤]

٥. الخاتمة

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية المبادئ القرآنية للعدالة الاجتماعية وكيف يمكن أن تُستخدم كنموذج فعّال لتطوير وتحسين نماذج الحوكمة الحديثة. استعرض البحث مجموعة من المبادئ الأساسية المستمدة من القرآن الكريم، مثل المساواة، والتكافل الاجتماعي، والشورى، وتطرق إلى دراسة حالة من العالم الإسلامي وخارجه، مما يُظهر جدوى وقيمة هذه المبادئ في تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة. النماذج الناجحة في ماليزيا والإمارات، وكذلك النماذج الشبيهة في الدول غير الإسلامية مثل السويد وكندا، تثبت أن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية مثل التكافل والمشاركة الشعبية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية، ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة. خلصت الدراسة إلى أن المبادئ القرآنية ليست مجرد تعاليم دينية، بل هي أدوات فعّالة يمكن استخدامها لتحسين نظم الحوكمة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية. من خلال تكييف هذه المبادئ لتتناسب مع السياقات السياسية والثقافية المختلفة، يمكن للدول أن تُسهم في بناء مجتمعات متماسكة وعادلة، تضمن توزيعًا عادلًا للموارد، وتحقيق المساواة بين جميع الفئات. بالرغم من التحديات التي تواجه تطبيق هذه المبادئ، سواء كانت تحديات ثقافية أو سياسية، إلا أن النتائج التي ظهرت من خلال دراسة الحالات تثبت أن الالتزام بهذه القيم يمكن أن يؤدي إلى تغيير إيجابي طويل الأمد، وتحقيق رفاهية أكبر للمجتمع. بالنسبة للأعمال المستقبلية، تفتح هذه الدراسة الباب لمزيد من البحث في كيفية تكييف المبادئ القرآنية بشكل أفضل ضمن الأطر الحديثة للحوكمة. يمكن للباحثين في المستقبل أن يركزوا على تطوير أدوات عملية لدمج قيم مثل الزكاة والشورى في السياسات العامة بشكل يضمن سهولة التنفيذ وفعاليته في السياقات المختلفة. قد يكون من المفيد أيضًا إجراء دراسات ميدانية لتقييم تأثير تطبيق هذه المبادئ على مستوى المجتمعات المحلية، وخاصة في البلدان ذات الخلفيات الثقافية والدينية المتنوعة. كما يمكن توسيع نطاق الأبحاث المستقبلية لاستكشاف كيفية تطوير نماذج حوكمة جديدة تستلهم من المبادئ القرآنية ومن تجارب النجاح في دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي. يمكن أن يتضمن ذلك استراتيجيات محددة لتطبيق مبدأ الشورى في الأنظمة الديمقراطية أو إيجاد طرق لتطوير نظم التكافل الاجتماعي التي تجمع بين روح الزكاة والأنظمة الضريبية الحديثة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء دراسات مقارنة بين الدول التي نجحت في تطبيق بعض هذه المبادئ وتلك التي تواجه تحديات، وذلك لفهم العوامل التي تساهم في نجاح تطبيق قيم العدالة الاجتماعية، وتحليل الدروس المستفادة من تلك التجارب. إجمالًا، يُمثل هذا البحث نقطة انطلاق نحو فهم أعمق لكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية باستخدام القيم القرآنية في عالم يتسم بتعقيدات الحوكمة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. يعتبر العمل المستقبلي في هذا المجال ضروريًا لتعزيز دور الدين كعامل مؤثر في صياغة سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة، وبناء مجتمعات تتسم بالإنسانية والتضامن والشمولية.

Funding:
This study did not receive any form of external financial assistance or grants. The authors confirm that all research costs were covered independently.

Conflicts of Interest:
The authors have no conflicts of interest to disclose.

Acknowledgment:
The authors are sincerely grateful to their institutions for their continued support and trust, which greatly contributed to the completion of this research.

References

[1] A. Riwanto and S. Suryaningsih, "Realizing Welfare State and Social Justice: A Perspective on Islamic Law," *Volksgeist: Jurnal Ilmu Hukum Dan Konstitusi*, pp. 41-51, 2022.
[2] M. V. Ashraf-Khan and M. S. Hossain, "Governance: Exploring the Islamic approach and its relevance for the modern context," *International Journal of Islamic Khazanah*, vol. 11, no. 1, pp. 29-40, 2021.
[3] C. R. C. M. Zain and Z. Zakaria, "Integration of Islamic management principles and values according to the Qurʾan and hadith in fostering halal governance in Malaysia," *Al-Bayan: Journal of Qur'an and Hadith Studies*, vol. 20, no. 2, pp. 157-181, 2022.
[4] A. Hafandi and M. Helmy, "Creating A Social Justice Through Zakat And Its Relevant To Poverty Alleviation: A Perspective Of Abul A'La Al-Maududi," *An-Nisbah: Jurnal Ekonomi Syariah*, vol. 8, no. 1, pp. 1-31, 2021.
[5] S. S. Karimullah, "Exploration of Maqasid Al-Shariah Concepts in the Development of Islamic Economic Policies," *Mu'amalah: Jurnal Hukum Ekonomi Syariah*, vol. 2, no. 2, pp. 153-172, 2023.
[6] H. Kalkavan, H. Dinçer, and S. Yüksel, "Analysis of Islamic moral principles for sustainable economic development in developing society," *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, vol. 14, no. 5, pp. 982-999, 2021.

[7] J. S. Chowdhury, H. Abd Wahab, R. M. Saad, and P. Roy, "“Ihsanic” Philosophy as an Alternative to Social Justice: A Concepirical (Conceptual+Empirical) Reflection From the Bioprospecting Domain in Bangladesh," in *Social Justice Research Methods for Doctoral Research*, IGI Global, 2022, pp. 25-46.

[8] A. S. Mainiyo and M. M. Sule, "Impact of Qur'anic Moral Excellence on the Lives of Muslim Society: An Exposition," *Demak Universal Journal of Islam and Sharia*, vol. 1, no. 3, pp. 188-205, 2023.

[9] S. D. Rismawati, B. Sule, U. N. Huda, and M. A. Septiadi, "The Juristic Perspectives of Democracy in Islam," *The International Journal of Religion and Spirituality in Society*, vol. 13, no. 2, p. 189, 2023.

[10] A. H. Usman, M. F. R. Abdullah, M. N. A. Kadir, and A. Iskandar, "The Concept of an Ideal Society: A Review of Fazlur Rahman's Perspective," *International Journal of Islamic Thought*, vol. 21, pp. 1-12, 2022.

[11] M. Nouman, M. F. Siddiqi, K. Ullah, and S. Jan, "Nexus between higher ethical objectives (Maqasid Al Shari'ah) and participatory finance," *Qualitative Research in Financial Markets*, vol. 13, no. 2, pp. 226-251, 2021.

[12] M. D. Ezzani, M. C. Brooks, L. Yang, and A. Bloom, "Islamic school leadership and social justice: an international review of the literature," *International Journal of Leadership in Education*, vol. 26, no. 5, pp. 745-777, 2023.

[13] M. Ayub, M. K. Hassan, and I. Saba, "Revisiting the paradigm of Sharīʿah governance of Islamic financial institutions," *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2023.

[14] M. Asutay and I. Yilmaz, "Constituting an Islamic social welfare function: an exploration through Islamic moral economy," *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, vol. 14, no. 3, pp. 524-540, 2021.

[15] M. A. Sayem, N. E. K. Aprianto, and A. Voak, "Perspectives on the Islamic Welfare State: The Goals of Economic Development Justice," *el-Jizya: Jurnal Ekonomi Islam*, vol. 11, no. 1, pp. 103-120, 2023.

[16] A. Bagasra, "Socially engaged Islam: Applying social psychological principles to social justice, faith-based activism and altruism in Muslim communities," in *Toward a Positive Psychology of Islam and Muslims: Spirituality, struggle, and social justice*, 2021, pp. 29-49.

[17] M. Latif and M. Mutawalli, "Fiqh of Civilization in Building a Legal State: The Relevance of Muhammad Arkoun's Thought," *Al-Ahkam*, vol. 33, no. 2, pp. 207-230, 2023.

[18] I. Setiawan, "The Significance of Corporate Social Responsibility in Sustainable Development: An Analysis from an Islamic Law Perspective," *Journal of Law and Sustainable Development*, vol. 11, no. 9, pp. 1-23, 2023.

[19] A. Hanic and E. Smolo, "Islamic approach to corporate social responsibility: an international model for Islamic banks," *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, vol. 16, no. 1, pp. 175-191, 2023.

[20] I. Indriana, A. Arman, I. Yussof, and J. W. Maasi, "Interaction of Islamic Economics and Government Transformation Technology in Indonesian Muslim Society," *Jurnal Ilmiah Al-Syir'ah*, vol. 21, no. 2, pp. 261-282, 2023.

[21] E. Ermawati, S. Musyahidah, and N. Nurdin, "Muslim society perspective on Islamic banking Corporate Social Responsibility in Indonesia (Based on Qur'an and Hadits economic themes)," *International Journal of Business and Management Review*, vol. 9, no. 3, pp. 29-40, 2021.

[22] M. Ilham, "Good Governance In The Perspective Of Malay Customs And The Qur'an," *International Journal of Islamic Education, Research and Multiculturalism (IJIERM)*, vol. 3, no. 1, pp. 15-34, 2021.

[23] I. Yilmaz, "Muslims, sacred texts, and laws in the modern world," in *Handbook of Contemporary Islam and Muslim Lives*, 2021, pp. 19-37.

[24] M. S. Attahiru, "Justice and Islamic work ethics a framework for leaders of public and private organizations," *International Journal of Research*, vol. 9, no. 11, pp. 214-226, 2021.

المراجع

[١] أ. ريونتو وس. سوريانينغسيه، "تحقيق دولة الرفاهية والعدالة الاجتماعية: منظور حول القانون الإسلامي"، فولكسجايست: مجلة علم الحكم والتأسيس، ص ٤١-٥١، ٢٠٢٢.

[٢] م. ف. أشرف خان وم. س. حسين، "الحوكمة: استكشاف النهج الإسلامي وأهميته للسياق الحديث"، المجلة الدولية للخزانة الإسلامية، المجلد ١١، العدد ١، ص ٢٩-٤٠، ٢٠٢١.

[٣] سي. آر. سي. إم. زين وز. زكريا، "دمج مبادئ وقيم الإدارة الإسلامية وفقًا للقرآن والحديث في تعزيز الحوكمة الحلال في ماليزيا"، البيان: مجلة دراسات القرآن والحديث، المجلد ٢٠، العدد ١، ص ٢٩-٤٠، ٢٠٢١. ٢، ص ١٥٧-١٨١، ٢٠٢٢. [٤] أ. هافندي وم. حلمي، "خلق عدالة اجتماعية من خلال الزكاة وعلاقتها بالتخفيف من حدة الفقر: منظور أبو الأعلى المودودي"، النصرة: مجلة الاقتصاد الشريعة، المجلد ٢. ٨، لا. ١، ص ١-٣١، ٢٠٢١.

[٤] أ. هافندي و م. حلمي، "خلق العدالة الاجتماعية من خلال الزكاة وأهميتها في تخفيف حدة الفقر: وجهة نظر أبو الأعلى المودودي"، النسبة: مجلة الشريعة الاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١، ص ١-٣١، ٢٠٢١.

[٥] س. س. كريم الله، "استكشاف مفاهيم مقاصد الشريعة في تطوير السياسات الاقتصادية الإسلامية"، معاملة: مجلة الحكم الاقتصادي الشرعي، المجلد ٢، العدد ٢، ص ١٥٣-١٧٢، ٢٠٢٣.

[٦] ح. كالكافان، ح. دينسر، وس. يوكسل، "تحليل المبادئ الأخلاقية الإسلامية للتنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع النامي"، المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، المجلد ١٤، العدد ١، ص ١-٣١، ٢٠٢٣. ٥، ص ٩٨٢-٩٩٩، ٢٠٢١.

[٧] ج. س. شودري، ح. عبد الوهاب، ر. م. سعد، وبي. روي، "الفلسفة "الإحسانية" كبديل للعدالة الاجتماعية: انعكاس تجريبي (مفاهيمي + تجريبي) من مجال التنقيب البيولوجي في بنغلاديش"، في أساليب البحث في العدالة الاجتماعية لأبحاث الدكتوراه، اي جي اي جلوبال ، ٢٠٢٢، ص ٢٥-٤٦.

[٨] أ. س. ماينيبو وم. م. سولي، "تأثير التميز الأخلاقي القرآني على حياة المجتمع المسلم: عرض"، مجلة ديماك العالمية للإسلام والشريعة، المجلد ١، العدد ١، ص ١١١-١١٢. ٣، ص ١٨٨-٢٠٥، ٢٠٢٣.

[٩] س. د. ريسماواتي، ب. سولي، يو. إن. هدى، وم. أ. سبتيادي، "المنظورات الفقهية للديمقراطية في الإسلام"، المجلة الدولية للدين والروحانية في المجتمع، المجلد ١٣، العدد ٢، ص ١٨٩، ٢٠٢٣.
[١٠] أ. ح. عثمان، م. ف. ر. عبد الله، م. ن. أ. قادر، وأ. اسكندر، "مفهوم المجتمع المثالي: مراجعة لمنظور فضل الرحمن"، المجلة الدولية للفكر الإسلامي، المجلد. ٢١، ص. ١-١٢، ٢٠٢٢.
[١١] م. نعمان، م. ف. صديقي، ك. الله، وس. جان، "العلاقة بين الأهداف الأخلاقية العليا (مقاصد الشريعة) والتمويل التشاركي"، البحث النوعي في الأسواق المالية، المجلد ١٣، العدد ٢، ص. ٢٢٦-٢٥١، ٢٠٢١.
[١٢] م. د. عزاني، م. سي. بروكس، ل. يانج، وأ. بلوم، "القيادة المدرسية الإسلامية والعدالة الاجتماعية: مراجعة دولية للأدب"، المجلة الدولية للقيادة في التعليم، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠١٣. ٥، ص ٧٤٥-٧٧٧، ٢٠٢٣.
[١٣] م. أيوب، م. ك. حسن، وإ. سابا، "إعادة النظر في نموذج حوكمة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة المحاسبة الإسلامية وبحوث الأعمال، ٢٠٢٣.
[١٤] م. أسوتاي وإ. يلماز، "تكوين وظيفة رعاية اجتماعية إسلامية: استكشاف من خلال الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي"، المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، المجلد ١٤، العدد ٣، ص ٥٢٤-٥٤٠، ٢٠٢١.
[١٥] م. أ. صايم، ن. إ. ك. أبريانتو، وأ. فواك، "وجهات نظر حول دولة الرعاية الإسلامية: أهداف العدالة التنموية الاقتصادية"، الجزية: مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ١١، العدد ١، ص ٥٢٤-٥٤٠، ٢٠٢١. ١، ص ١٠٣-١٢٠، ٢٠٢٣.
[١٦] أ. باجاسرا، "الإسلام المنخرط اجتماعيًا: تطبيق المبادئ النفسية الاجتماعية على العدالة الاجتماعية والنشاط القائم على الإيمان والإيثار في المجتمعات الإسلامية"، في نحو علم نفس إيجابي للإسلام والمسلمين: الروحانية والنضال والعدالة الاجتماعية، ٢٠٢١، ص ٢٩-٤٩.
[١٧] م. لطيف وم. متولي، "فقه الحضارة في بناء الدولة القانونية: أهمية فكر محمد أركون"، الأحكام، المجلد ٣٣، العدد ٢، ص ٢٠٧-٢٣٠، ٢٠٢٣.
[١٨] إ. سيتياوان، "أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة: تحليل من منظور الشريعة الإسلامية"، مجلة القانون والتنمية المستدامة، المجلد ١١، العدد ١، ص ٢٠٧-٢٣٠، ٢٠٢٣. ٩، ص. ١-٢٣، ٢٠٢٣.
[١٩] أ. هانيك وإي. سمولو، "النهج الإسلامي للمسؤولية الاجتماعية للشركات: نموذج دولي للبنوك الإسلامية"، المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، المجلد ١٦، العدد ١، ص. ١٧٥-١٩١، ٢٠٢٣.
[٢٠] إ. إندريانا، أ. أرمان، إ. يوسف، وجيه دبليو ماسي، "تفاعل الاقتصاد الإسلامي وتكنولوجيا التحول الحكومي في المجتمع الإسلامي الإندونيسي"، مجلة العلوم الشرعية، المجلد ٢١، العدد ١،
[٢١] إ. إرماواتي، وس. مسيحدة، ون. نور الدين، "منظور المجتمع المسلم للمسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية في إندونيسيا (بناءً على الموضوعات الاقتصادية في القرآن والحديث)"، المجلة الدولية لمراجعة الأعمال والإدارة، المجلد ٩، العدد ٣، ص ٢٩-٤٠، ٢٠٢١.
[٢٢] م. إلهام، "الحوكمة الرشيدة من منظور العادات الملايوية والقرآن"، المجلة الدولية للتعليم الإسلامي والبحث والتعددية الثقافية (IJIERM)، المجلد ٣، العدد ١، ص ١٥-٣٤، ٢٠٢١.
[٢٣] إ. يلماز، "المسلمون والنصوص المقدسة والقوانين في العالم الحديث"، في دليل الإسلام المعاصر والحياة الإسلامية، ٢٠٢١، ص ١٩-٣٧.
[٢٤] م. س. عطاهيرو، "العدالة وأخلاقيات الأعمال الإسلامية: إطار للقيادة في المنظمات العامة والخاصة"، المجلة الدولية للبحوث، المجلد ٩، العدد ١١، ص ٢١٤-٢٢٦، ٢٠٢١.